

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٥٤١**

الجمعة، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أويارثون مارتشيسي	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	الأردن	السيد حمود
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	ماليزيا	السيد ميريكان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

رسالتان مؤرختان ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهتان إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا (S/2015/801) و (S/2015/802).







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

رسالتان مؤرختان ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهتان إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا (S/2015/801) و (S/2015/802).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إريتريا والصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/810 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته ليتوانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين S/2015/801 و S/2015/802، اللتين تتضمنان رسالتين مؤرختين ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا (S/2015/801) و (S/2015/802).

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

جمهورية فنزويلا البوليفارية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نتيجة التصويت ١٤ صوتا مؤيدا وامتناع عضو واحد عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): لقد امتنعت فنزويلا عن التصويت على القرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥) لأننا نرى أن العملية التفاوضية التي أدت إلى اعتماده لم تكن من الاتساع بما يكفي لتأخذ في الاعتبار مختلف وجهات نظر الوفود. وتم التغاضي عن طلبنا المتعلق بتمديد فترة المشاورات بهدف التوصل إلى نص بتوافق الآراء، في حين اكتملت صياغة النص في صمت على الرغم من تحفظاتنا. وقد سعت فنزويلا إلى إيجاد حيز يفضي إلى التفاهم بحيث ترد مختلف وجهات النظر في نص متوازن يأخذ في الاعتبار بالدينامية السياسية والأمنية السائدة في منطقة القرن الأفريقي.

وبعد أن رُفع ستار الصمت عن مشروع القرار بهدف مواصلة الحوار والتوصل إلى نص بتوافق الآراء فوجئنا بعدم إشراك فنزويلا وغالبية الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن حين أعيد فتح المفاوضات بين مجموعة صغيرة من البلدان

بشأن النص. وتؤثر هذه الممارسة المتكررة سلبا على أساليب عمل هذا الجهاز، ولا سيما الشفافية والشمولية اللتين ينبغي أن تسودا في جميع مراحل التفاوض لضمان مشاركة جميع الأعضاء فيه، بل تلحق الضرر بوحدة مجلس الأمن نفسه في نهاية المطاف.

إن بلدي يطالب بالاحترام في مجلس الأمن – أي احترام من جانب المشاركين في صياغة الوثائق لآراء ووجهات نظر كل بلد، سواء أكان عضوا دائما أم عضوا منتخبا في المجلس. وبالإضافة إلى كوننا نرأس هذه اللجنة، لدينا شكوك منطقية حول وجود سوء تفسير وإسناد من جانب اللجنة عندما يتعلق الأمر بما ورد في القرارات التي أنشأت لجنة الجزاءات الخاصة بالصومال وأرتيريا.

تفترض فنزويلا برئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) الإيمان بضرورة المضي قدما بصورة بناءة مع جميع الدول الأعضاء لتحسين العلاقات بين اللجنة والبلدان المتأثرة، بغية التوصل إلى الهدف النهائي المتمثل في إيجاد حل سياسي للنزاع. ذلك ينبغي أن يكون الهدف من أداة الجزاءات التي لا يمكن أن تُستخدم لأغراض دفينة من أجل معاقبة البلدان والإضرار بالشعوب. لذلك لا معنى ولا مغزى للجان الجزاءات إن لم تسهم في إيجاد حل سياسي للنزاعات. وليس المقصود منها الإبقاء على النزاعات أو إدارتها إلى أجل غير مسمى، بل المساعدة على إنهائها.

من الواضح أن الفقرة الرابعة عشرة من ديباجة القرار والفقرة ٢٦ من منطوقه، من بين فقرات أخرى، تجسد هذا، أي أن بعض الأعضاء الدائمين يتصور نظام الجزاءات هذا بوصفه غاية في حد ذاتها، وبموجب تلك الفرضية يسعى إلى تمديد ولاية ونطاق القرار إلى أجل غير مسمى ليشمل مجالات جديدة، وذلك لتشويه أي هدف سياسي من وراء الجزاءات كان قائما عندما فُرضت للوهلة الأولى.

إن فنزويلا ملتزمة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية في جميع أرجاء العالم، وفقا للمادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وموقفنا يرتكز على أهمية احترام سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية، وحكوماتها وشعوبها، وكذلك الثقة بقدرتها على حل مشاكلها من دون وصاية أو تدخل، بل باللجوء إلى الوسائل السياسية والسلمية لحل النزاعات.

في الختام، أود أن أوجه في هذا الصدد مناشدة إلى أعضاء اللجنة. لقد تزامنت رئاستنا مع التكليف الهام باستعراض أساليب عمل اللجنة. أعتقد أنه ينبغي إخضاع أهداف ووظيفة لجنة الجزاءات إلى استعراض كامل من جانب المجلس.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية) لقد صوت الاتحاد الروسي مؤيدا قرار المملكة المتحدة ٢٢٤٤ (٢٠١٥) بشأن الصومال وإريتريا، لأنه بالنسبة لنا وللأعضاء الأخرين في مجلس الأمن من الحتمي إحلال السلام بسرعة وتثبيت الاستقرار في البلدان الواقعة في القرن الأفريقي. ومهما يكن من أمر، لا تزال لدينا شواغل إزاء الطبيعة التطفلية لعدد من أحكام القرار التي تقوض بفعالية مبدأ سيادة الدول.

أود أيضا أن أذكر بأن الحال في العام الماضي كان على هذا المنوال، فبعض أحكام هذا القرار ترتكز على نتائج في التقرير النهائي للجنة فريق الرصد، عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) لم يتم تأكيدها بالحقائق. أود أن أكرر أنه يجدر بالخبراء أن يتجاوزوا اختصاص ولايتهم خلال إعدادهم وثائقهم. إذ يتعين عليهم الاهتداء بشكل حصري بالحقائق المثبتة بالبراهين، وألا يبنوا استنتاجاتهم على أساس تخمينات أو اتهامات كاذبة.

إننا مضطرون إلى تكرار ما مفاده أن استخدام الجزاءات أسلوب إستثنائي نادرا ما يكون فعالا. غير أن حل النزاعات يجب أن يتم حصريا من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية،

وعلى أساس الاحترام المتبادل من أجل إجراء حوار متعدد الجوانب فيما بين جميع الدول في المنطقة.

السيد فان بوهيمين (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب باتخاذ القرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥)، ونرحب بوجه الخصوص بكونه يتضمن حكما محددة لتعزيز قدرة الصومال على ممارسة حقها على مواردها الطبيعية. إن المنازعات بين سفن الصيد غير المشروع، وصائدي الأسماك المحليين والمجموعات المسلحة تتعلق بالاستغلال غير القانوني لموارد الصومال الطبيعية مما ينطوي على المجازفة بأن يصبح ذلك محركا للنزاع.

إن قلق الصومال إزاء قدرتها على بسط سيطرتها على الوصول إلى مواردها ليس أمرا فريدا. وإن إدارة واستغلال الموارد الطبيعية والتحدي الذي يشكله صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم قامت أيضا العديد من الدول الأعضاء بتحديده خلال المناقشة المفتوحة (انظر S/PV.7499) المعقودة بشأن مسائل السلم والأمن التي تواجه البلدان الجزرية الصغيرة النامية.

أما فيما يتعلق بإرتيريا، فتقر نيوزيلندا بأنه توجد قضايا هامة للمناقشة فيما يتصل بنطاق وتركيز نظام الجزاءات في ضوء التقريرين الأخرين لفريق الرصد (S/2015/802 و S/2014/727). ونأمل أن أي تحسن في العلاقة بين حكومة إريتريا وفريق الرصد، بما في ذلك بشأن حرية الوصول، لعله يمكن المجلس من اتخاذ قرارات واضحة في المستقبل حول المقصد الأصلي الذي فرضت من أجله الجزاءات والذي ما يزال منطبقا.

السيد جاو يونغ (الصين) تكلم بالصينية): صوتت الصين مؤيدة القرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥) الذي اتخذه مجلس الأمن من فوره. منذ بداية هذا العام، ما انفكت الحكومة الاتحادية للصومال، بفضل الدعم الشديد الذي تتلقاه من المجتمع الدولي، متفانية في تنفيذ رؤية عام ٢٠١٦، وقد حافظت بفعالية على أمن الدولة، وعززت التنمية الاقتصادية وحسّنت من مستويات معيشة الناس، وتقدر الصين هذا حق قدره. ونأمل أن ينفذ القرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥) تنفيذا كاملا ودقيقا، وأن يؤدي دورا بناء حقا في النهوض بإعادة البناء السلمي في الصومال والحفاظ على السلم والاستقرار الإقليميين.

إن التقرير النهائي (S/2015/802) لفريق الرصد المنشأ بموجب لجنة الجزاءات المعنية بالصومال وإريتريا لا يشير إلى وجود أي بينة تظهر أن حكومة إريتريا تدعم تنظيم الشباب. وفي ضوء التغيرات في الحالة، ينبغي لمجلس الأمن أن يدخل التعديلات التي تتماشى مع ذلك على تدابير الجزاءات ذات الصلة لتهيئة الظروف لرفع الجزاءات بصورة فعلية.

لقد دأبت الصين على دعم أفريقيا في حل المسائل الأفريقية بطريقة أفريقية وشجعت البلدان المعنية في المنطقة على حل خلافاتها بصورة مناسبة من خلال الحوار والمشاورات وبالعمل المشترك من أجل إحلال السلم والاستقرار والتنمية على الصعيد الإقليمي.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) ترحب المملكة المتحدة باتخاذ المجلس اليوم للقرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥)، وبالتصويت الذي حظي به بأغلبية ١٤ صوتا إيجابيا.

إن فريق الرصد يقوم بدور رئيسي في إبقاء مجلس الأمن على اطلاع على مسائل الجزاءات في أي منطقة، وهذا أمر في غاية الأهمية بالنسبة للعمل الجماعي. وإن قدرة الفريق على القيام بعمله تكمن في استعداد الحكومات للتعاون معه. ومن سوء الطالع، أن قرار اليوم يجسد نهجين مختلفين جدا لذلك التعاون. فمن جهة، فإن التعاون بين فريق الرصد وحكومة إريتريا يسير على المسار الخطأ. ولم يتمكن الفريق من زيارة إريتريا منذ شهر شباط/فبراير ٢٠١١، عل الرغم من قرارات مجلس الأمن المتعاقبة التي توضح أهمية تمكن الفريق من الاضطلاع بولايته بالكامل بزيارته لإرتيريا. إن القرار المتخذ

اليوم لا يمكن أن يكون أوضح من ذلك بشأن ما يتعين على إريتريا القيام به، أي تعميق انخراطها مع الفريق وتيسير دخول الفريق المنتظم إلى إريتريا. إن إريتريا سيدة مصيرها وهي تقف على مفترق طرق، أي أما أن تسمح للفريق بالدخول إلى إريتريا وتظهر للمجلس بأنه لا يوجد لديها ما تخفيه ومن ثم الانخراط في مناقشة جدة بشأن مدى ملاءمة الجزاءات، أو أن تختار الاستمرار في العزلة. وتأمل المملكة المتحدة أملا وطيدا في أن تختار المسار الأول من العمل.

ومن الجهة الأخرى، أقام فريق الرصد في الصومال علاقة متينة مع الحكومة. ونشيد بالفريق وبالحكومة على ارتباطهما البناء طيلة فترة ولاية الفريق. ويسرنا أن نرى الفريق يمضي المزيد من الوقت في الصومال. تشيد المملكة المتحدة بالتقدم الذي حققته حكومة الصومال في إدارة أسلحتها. ولا تزال ترد أنباء مقلقة مفادها أنه يجري تحويل مسارها إلى مخزونات الحكومة، ولكن هذا هو المسار السليم.

أما فيما يتعلق بإدارة المالية العامة، مرة أخرى، نقول إنه يوجد تقدم. غير أنه لا يزال يتعين فعل الكثير. فالإدارة السليمة للمالية العامة قُبَيل الانتخابات التي ستعقد في العام المقبل عنصر رئيسي في ضمان الثقة بين الحكومة وشعبها. سوف تظل المملكة المتحدة في طليعة الجهود التي تبذل لدعم الحكومة الصومالية في تعزيز إدارتها على الموارد العامة.

إن المملكة المتحدة نصير قوي لفريق الرصد، ونتطلع قدما إلى تلقي تقريره في السنة المقبلة. ونأمل أن تختار حكومة إرتريا التعاون على العزلة.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إن الولايات المتحدة تؤيد بشدة القرار المتخذ اليوم ٢٢٤٤ (٢٠١٥)، الذي يستهدف العديد من أخطر أسباب عدم الاستقرار وانعدام الأمن في الصومال، ويكلف فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا التابع للأمم المتحدة بمواصلة عمله الهام. ويبيّن القرار إدراك مجلس الأمن تجاه وجوب أن يكون التصدي الدولي للحالة في القرن الأفريقي شاملا من أجل أن يكون فعالا.

ومثلما تم تسليط الضوء عليه خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام حول الصومال أثناء المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السبعين، فقد تحول مسار الصومال من دولة منهارة إلى دولة قيد البناء. لهذا السبب، أيدت الولايات المتحدة بقوة النص الذي يؤكد في هذا القرار على أهمية الأطر القانونية الأكثر متانة والأكثر شفافية، وكفالة مشاركة الإدارات الإقليمية بينما يواصل الصومال اتخاذ خطوات في عمليته لبناء الدولة هذا العام.

وتواصل الولايات المتحدة دعم التزام مجلس الأمن بالقضاء على جميع مصادر تمويل حركة الشباب، بما في ذلك إعادة السماح بالحظر البحري على صادرات الفحم الصومالي، من أجل إنفاذ الحظر الذي يفرضه المجلس على هذه الصادرات. ومن الواضح أن الصومال بلد ينعم بموارد طبيعية غنية، ولكن من دون وجود أطر قانونية قوية واتفاقات لتقاسم الموارد، فإن مصادر الثروة المحتملة هذه لجميع الصوماليين تصبح خطرا يدفع باتجاه نشوب الصراع. لذلك، نرحب بإيلاء القرار الانتباه لتلك التحديات المستمرة التي تواجه الحكم، ونرحب بالأهمية التي أولتها حكومة الصومال الاتحادية لمواجهة هذه المسائل على وجه السرعة.

لقد سعت حكومة الصومال الاتحادية إلى نيل المزيد من الاعتراف والدعم الدوليين إزاء التحديات التي يواجهها الصومال بشأن عمليات الصيد غير القانونية التي تجري على نطاق واسع في المياه الواقعة ضمن صلاحياته القضائية. واعترافا بذلك، يقرّ مجلس الأمن اليوم بشواغله حيال هذه المسألة، ويشجع حكومة الصومال الاتحادية على بذل الجهود لمواجهة هذه الممارسة بشكل أفضل، بدعم من المجتمع الدولي.

ومن خلال دعم التنفيذ الكامل للتدابير الواردة في القرار المتخذ هذا اليوم، سوف تساعد الدول الأعضاء على تعزيز السلام والاستقرار لأمد طويل في المنطقة بنطاقها الأوسع. بالإضافة إلى ذلك، والأهم من ذلك، ندعو جميع البلدان إلى التعاون مع فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، حتى يتسنى لهذه الهيئة الحيوية أن تضطلع بولايتها على نحو فعال. كما ندعو إريتريا إلى تلبية طلبات فريق الرصد بتوفير المعلومات والسماح للفريق بالسفر إلى إريتريا. أمّا رفض إريتريا العمل بصورة بناءة مع فريق الرصد فيجب أن يتغير قبل أن نأخذ طلبات إريتريا برفع هذه الجزاءات على محمل الجد.

إن الصوماليين يضعون حجر الأساس لإقامة حكومة أكثر استقرارا، وتمثيلا، وشمولا. وعلى المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يظلا منخرطين في العمل من أجل كفالة أن يحقق الصومال والمنطقة مستقبلا أكثر سلاما، ونحن نشكر أعضاء المجلس على مشاركتنا في إرسال هذه الرسالة القوية اليوم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد دوالي (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأنا ممتن جدا لمنحي فرصة تقديم إحاطة إعلامية للمجلس اليوم.

أود أن أتناول بإيجاز بضع نقاط رئيسية. أولا، إن حكومة الصومال الاتحادية عملت بلا كلل خلال السنة الماضية للحد من التهديدات الرئيسية للسلام والأمن والاستقرار في الصومال، كما أثبتت التزامها بالامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مثلما ذكر عدد من أعضاء المجلس اليوم.

أود أن ألفت انتباه المجلس إلى الفروق الصارخة بين الصومال في الماضي - بدءاً من عام ١٩٩٢، عندما أنشئت لجنة مجلس الأمن عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا - والصومال في عام ٢٠١٥. والواقع أن اللجنة وولايتها أنشئتا أولا عندما كان الصومال في خضم الاضطرابات الأهلية، ومن ثم عندما تم توسيع نطاق الولاية في عام ٢٠٠٩، خلال زمن الحكومة الاتحادية الانتقالية الوليدة، وهي الفترة التي كان البلد يفتقر فيها إلى المؤسسات الاتحادية والإقليمية وآليات الرقابة المالية.

وفي المقابل، لدى الصومال اليوم مؤسسات عاملة، بما في ذلك مجلس إدارة المصرف المركزي في الصومال، ولجان الرقابة البرلمانية في البرلمان الصومالي، ومكتب المحاسب العام، والمكتب المستقل لمراجع الحسابات العام، فضلا عن الدعم الذي توفره لجنة الإدارة المالية التي يأتي أعضاؤها من المؤسسات المالية الدولية وهي تشمل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي. أمّا دور لجنة الإدارة المالية فهو مساعدة الحكومة الاتحادية على تعزيز قدراتها في مجال الإدارة المالية العامة، ودعم جهود المصرف المركزي في الصومال لاستعادة الأصول وإدارتها، والقيام بأنشطة الشراء، ومراجعة العقود والامتيازات المحتملة، وإرساء الإجراءات المتعلقة بالإيرادات الاتحادية والميزانية، فضلا عن تعزيز فعالية إدارة البنك المركزي.

وقد تم إحراز تقدم أيضا في الجانب التشريعي. فاليوم، هناك أربعة صكوك تشريعية معروضة على البرلمان الصومالي ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى إصلاح الإدارة المالية العامة: مشروع قانون يتعلق بالحسابات، ومشروع قانون يتعلق بالإدارة المالية العامة، ومشروع قانون يتعلق بالمشتريات العامة والامتيازات والتنظيم، ومشروع قانون يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. هذه الإجراءات المؤسسية والتشريعية تثبت أن الحكومة الاتحادية تعمل بسرعة على تحسين قدراتها، إذ أصبح لديها الآن آلية ملائمة للإشراف على إدارتها المالية.

وأحرزت أيضا الحكومة الاتحادية تقدما هائلا صوب إرساء إطار لبناء الدولة في الصومال وتنفيذه. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأت إدارات إقليمية جديدة مؤقتة، ولجنة وطنية مستقلة للانتخابات، ومنتدى استشاري وطني، وبدأت عملية مراجعة دستورية واسعة النطاق. وقبل ثلاث سنوات، عندما جرى تشكيل الحكومة، أرست رؤية لعام ٢٠١٦ حددت فيها ثلاثة عناصر أساسية ينص عليها الدستور المؤقت – مراجعة الدستور وتنفيذه، وإنجاز النظام الاتحادي، وإرساء الديمقراطية. كما تلتزم الحكومة بالانتقال السلمي للسلطة السياسية في عام ٢٠١٦.

وبعد ثلاث سنوات، حوّلنا تلك الرؤية إلى واقع. فعملية مراجعة الدستور وتنقيحه قد بدأت. وطوال السنوات الثلاث الماضية، ووفقا لدستورنا، دعمنا تشكيل ثلاث إدارات إقليمية مؤقتة، أمّا تشكيل الإدارة الأخيرة لمنطقتَي هيران وشبيلي الوسطى فسيبدأ قريبا. هذا هو البند الأخير المتبقي لإنجاز خريطة الصومال الفيدرالية. كما يسعدني أن أبلغ المجلس بأنه تم التوصل إلى اتفاق والتوقيع عليه بشأن تقاسم الموارد بين المناطق والحكومة المركزية.

وفي ما يتعلق بالتحوّل الديمقراطي، فقد بدأنا في وقت سابق من هذا الأسبوع، أي بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، عملية بناء ثالث ركن من أركان الدولة، ألا وهو منتدى التشاور الوطني، الذي يهدف إلى تيسير عملية بناء الدولة، وهي المهمة التي يجب أن يقودها المواطنون.

ولا يمكن لهذه العملية أن تكون حصرية في منشئها أو تنفيذها أو نتائجها. ويجب أن يكون الوصول إليها ممكناً وأن تكون تمثيلية وشاملة للجميع. ولا بد من تعزيز صوت الأشخاص الذين ربما يكونون قد ناضلوا لإسماع صوتهم في الماضي، ويجري بالفعل تعزيزه. كما أن الغاية من منتدى التشاور الوطني هي تيسير مصلحة الشعب الصومالي كلّه في التوصل إلى مقصد مشترك وتعزيز الشرعية بالوسائل السلمية والديمقراطية.

وفيما يتعلق بالقطاع الأمني، نود أن نوجّه انتباه المجلس إلى أنه في ٩ أيلول/سبتمبر، أعلن رئيس الصومال، صاحب الفخامة حسن شيخ محمود، إصلاحات كاسحة في القطاع الأمني، تلزم الحكومة ببناء قطاع أمني أكثر تكاملاً وخضوعاً للمساءلة. ونحن الآن في صدد إجراء عملية تنفيذ الاستعراض الشامل لقطاع الأمن لمعالجة الاختلالات الهيكلية وأوجه انعدام الكفاءة. وهذا الاستعراض المنتَظر سيتضمّن تقييماً للتهديدات على الصعيد الوطني من أجل ترشيد وتبسيط الأدوار والمهام وتوزيع الموارد في قطاع الأمن.

والحكومة الصومالية ملتزمة بتنفيذ عملية شاملة للتسجيل البيومتري واستعراض الإدارة المالية في قطاع الأمن، بدعم من شركائنا الدوليين، وذلك من أجل إرساء أساس يمكننا من أن نبني قطاعاً أمنياً يتسم بالشفافية والاستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة الصومالية أحرزت مكاسب كبيرة في تحرير ما يقرب من ٨٠ في المائة من الصومال من حركة الشباب، وفي الآونة الأخيرة في بدء عملية إدماج القوات الوطنية.

وأحرز الصومال أيضاً تقدماً كبيراً في العام المنقضي في الامتثال لمتطلّبات الإخطار والإبلاغ والرقابة في مجال إدارة الأسلحة والذخائر. وعلى سبيل المثال، وسمت الحكومة الصومالية خلال الأشهر الستة الماضية فقط ما يزيد على ٥٠٠ ٤ قطعة سلاح، وأنشأت فريقا عاملا تقنيا للأسلحة والذخائر، واتفقت على إطار مرجعي لفريق التحقق المشترك. وعلاوة على ذلك، عقد مسؤولو الحكومة الصومالية اجتماعات تشاورية للشروع في وضع خريطة طريق من أجل وضع إطار وطني شامل لدورة الحياة الكاملة للأسلحة والذخيرة. ويدل ذلك بوضوح على التحسينات الكبيرة التي تبذلها الحكومة الصومالية في الامتثال لمتطلبات الإبلاغ عن الأسلحة.

كما أن الحكومة الصومالية تتجاوب مع قرارات مجلس الأمن وترحب بتقريري فريق الرصد المعني بالصومال

وإريتريا، (S/2015/801 و S/2015/802). وتسلّم حكومة الصومال بالحاجة إلى العمل مع فريق الرصد، ونؤكد من جديد أننا لا نتفق بالضرورة مع جميع النتائج التي توصل إليها فريق الرصد. ومع ذلك، سنعمل مع فريق الرصد، وسنسعى خلال فترة الولاية التالية إلى تعزيز هذه العلاقة أكثر. ومرة أخرى، سيكون من دواعي سرورنا أن نرحب بفريق الرصد في مقديشو مرة ثانية على أساس أكثر تواتراً.

وأخيراً، أود أن أسلط الضوء وأشدد على تقدير حكومة بلدي وشكرها للدعم المقدم من الشركاء الدوليين والمجتمع المحلي. ونعرب عن تقديرنا الخاص وشكرنا للاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إريتريا.

السيد تسفاي (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لوفد بلدي للمشاركة في جلسة بشأن بند جدول الأعمال الذي يؤثر بصورة مباشرة على بلدي. وأود أن أتقدم بخالص الشكر إلى رئيس اللجنة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا وإلى ممثلي مختلف البلدان الذين اضطلعوا بدور بناء، دفاعاً عن مبادئ الحياد والموضوعية وإجراءات مجلس الأمن، في ضمان أن يجسد القرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥) الواقع في إريتريا والقرن الأفريقي ومنطقة البحر الأحمر.

وقد كان التبريران لفرض جزاءات جائرة على إريتريا واضحين كل الوضوح. لقد كانا دعم إريتريا المزعوم لحركة الشباب في الصومال والنزاع الجيبوتي - الإريتري، في سياق الآثار الناجمة عنهما على السلام والأمن الإقليميين والدوليين. و لم يكونا أكثر ولا أقل من ذلك.

وقد خلص فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا إلى أنه لم يعثر ”على أي دليل يثبت أن إريتريا تدعم حركة الشباب“ في الصومال (S/2015/802، صفحة ٣). وفيما يتعلق بالمنازعات بين إريتريا وجيبوتي، عهد رئيسا البلدين إلى دولة قطر للتوسط في منازعاتهما. ولذلك، وبما أن المبررين المتعلقين بفرض الجزاءات الجائرة على إريتريا غير موجودين، فإن الإجراء الصائب والمنطقي والقانوني الذي ينبغي لمجلس الأمن اتخاذه هو الرفع الفوري ودون شروط للجزاءات الجائرة ضد إريتريا وإنهاء ولاية فريق الرصد فيما يتعلق بإريتريا. وأي ذريعة أخرى لن تكون مقبولة. فهي ستكون برنامجا سياسيا.

وللأسف، فإنه بسبب البرنامج الجغرافي السياسي المضلل لحكومة لولايات المتحدة في القرن الأفريقي ومنطقة البحر الأحمر، قرر مجلس الأمن للأسف الإبقاء على الجزاءات الجائرة ضد شعب وحكومة إريتريا لمدة عام آخر. إن الجزاءات، كما يعلم الجميع، تؤثر على الفقراء ولا سيما الأشد ضعفاً: النساء والأطفال. وعلاوة على ذلك، تحد الجزاءات من قدرة إريتريا وإمكانياتها على صعيد صون أمنها والدفاع عن سيادتها والمساهمة بفعالية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تدعونا جميعاً إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العالميين.

وبشأن القرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥) الذي اتخذ للتو، فهو قرار يتحدى المنطق والشرعية. وقد أصدرت وزارة الخارجية في إريتريا بياناً سأطلعكم عليه تسجيلاً للموقف. إن عنوان البيان الصحفي هو ”إجراءات مجلس الأمن التي تقوّض سلطته القانونية“، وفيما يلي نصه:

”في قرار اتخذ اليوم، قرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وللأسف الإبقاء لسنة أخرى على الجزاءات التي لا مبرر لها والتي فُرضت ضد إريتريا أصلا عشية عيد الميلاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وقرار المتابعة الذي اتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

”في ذلك الوقت، اتُّهمت إريتريا زوراً بإرسال ٢ ٠٠٠ من قواتها إلى الصومال لدعم حركة الشباب. وتكرر نمط الادعاءات غير المثبتة في عام ٢٠١١ عندما

اتهمت إريتريا ظُلماً – قبل شهر واحد فقط من اتخاذ القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١) – بإرسال حمولة ثلاث طائرات من الأسلحة إلى حركة الشباب عن طريق مطار بيدوا.

”وكانت جميع هذه الادعاءات زائفة بشكل واضح. ولكن الاتهامات الملفقة كانت حيوية بالنسبة لمهندسي قرارات الجزاءات ضد إريتريا والذين تستّروا بعباءتهم الدبلوماسية لفرض تدابيرهم الجائرة ضد إريتريا في مجلس الأمن اللين العريكة إلى حدّ بعيد.

”وبعد ذلك بست سنوات، يدرك جميع أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل إدراكاً كاملاً شهادات الزور التي لُفقت ضد إريتريا خدمة لبعض الغايات السياسية.

”وفي الواقع، إن تقرير الأمم المتحدة هذا العام – على غرار تقرير العام الماضي – يذكر بشكل قاطع أن ”فريق الرصد“ لم يجد أي أدلة على الدعم الإريتري لحركة الشباب.

”وفي الظروف العادية، ينبغي للمجلس الأمن التابع للأمم أن يسحب القضية ضد إريتريا ويلغي القرارات المتعلقة بالجزاءات التي كانت جائرة أصلا. ولكن هذه الأوقات ليست عادية. وبدلا من رفع هذا الظلم – وتعويض إريتريا على النحو الواجب – فإن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على الرغم من تحفظات واعتراضات العديد من أعضائه، اختار مواصلة السير على نهجه المُضَلّل تحت التحريض الشديد من الولايات المتحدة وحلفائها المعتادين. والواقع أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يتذرع بحقائق غير موجودة وباحتمال ”التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الإقليميان“ مُصراً فعلى رغبته في مضايقة إريتريا.

”وهناك حقيقة واحدة لا يمكن لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يُموهها وهو يُسيء إلى إريتريا ويظلهما. إن إثيوبيا تواصل احتلال أراض إريترية ذات سيادة، بما في ذلك بلدة بادمي، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة. كما أن أعمال إثيوبيا تنتهك اتفاق الجزائر للسلام – الذي ضمنه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة – والقرار التحكيم النهائي والملزم. ومن المؤكد أن هذا الأمر يجب أن يشكل إهانة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مهما حاول أن يخفي ذلك.

”إن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مكلف، بموجب المواد من ٣٩ إلى ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، باتخاذ التدابير المناسبة ضد إثيوبيا. ولكن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لا يمكن أن يفكر في اتخاذ هذا الإجراء لأن إثيوبيا تحظى بكامل الحماية والرعاية من الولايات المتحدة. ولكن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهو يخضع للرغبات والأهواء السياسية للولايات المتحدة، يقوض ولايته القانونية وسلطته وينتقص منهما. وستعاني إريتريا والمنطقة من عواقب إجراء لا مبرر له من جانب الأمم المتحدة في الأجل القصير. ولكن الضحية الحقيقية، في الأجل الطويل، ستكون هي القانون الدولي، فضلا عن تآكل السلطة القانونية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين.“

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.